Distr.
GENERAL

S/PRST/1996/41
10 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH AND RUSSIAN



مجلس الأمن

بيان لرئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٣٧٠١ التي عقدها مجلس الأمن في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٦ بصدد نظره في البند المعنون "الحالة في البوسنة والهرسك"، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

"نظر مجلس الأمن، في ضوء قراره ١٠٣٤ (١٩٩٥) المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، في الحالة الراهنة المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في مناطق سربرينتسا وزيبا وبانيالوكا وسانسكي موست فضلا عن منطقتي غلاموك وأوزرين وغيرهما من الأماكن في سائر أرجاء إقليم البوسنة والهرسك.

"ويشير مجلس الأمن إلى تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ (S/1995/988).

"ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء التقدم الضئيل جدا المحرز حتى الآن في تلك التحقيقات، ويناشد بقوة جميع الأطراف في البوسنة والهرسك بذل كل جهد ممكن لتحديد ما آل إليه مصير الأشخاص المفقودين، وذلك لأغراض إنسانية وقانونية على السواء.

"ويساور مجلس الأمن القلق لأن المساعي التي بذلتها السلطات الدولية المعنية لتحديد مصير المفقودين بجملة وسائل، منها استخراج الجثث من القبور، لقيت نجاحا محدودا، مما يُعزى بصورة كبيرة إلى عرقلة جمهورية صربسكا لتلك المساعي. ويلاحظ المجلس مع القلق أنه لم يتم التأكد حتى الآن إلا من مصير بضع مئات من الأشخاص المفقودين.

"ويرحب مجلس الأمن بالزيارة التي قام بها مؤخرا وفد من جمهورية صربسكا إلى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في لاهاي ويعرب عن الأمل في أن تمثل هذه الزيارة نقطة تحول في العلاقات بين جمهورية صربسكا والمحكمة الدولية وأن تيسر التعاون فيما يتعلق بالتحقيقات التي يجريها موظفو المحكمة الدولية.

"ويدين مجلس الأمن جميع محاولات عرقلة التحقيقات أو تدمير أية أدلة ذات صلة أو تغييرها أو إخفائها أو إتلافها. ويشدد المجلس مرة أخرى على التزام جميع الأطراف بالتعاون تعاونا تاما وغير مشروط مع السلطات الدولية المعنية وفيما بينها فيما يتعلق بتلك التحقيقات، ويذكّر الأطراف بتعهدها الذي أخذته على نفسها بموجب الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (التي تشكل في مجموعها اتفاق السلام S/1995/999، المرفق).

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أنه يجب التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المرتكبة في سائر أرجاء البوسنة والهرسك، على النحو المبين في القرار ١٠٣٤ (١٩٩٥)، تحقيقا تاما وسليما. ويؤكد المجلس مجددا أن جميع الدول والأطراف المعنية ملزمة، وفقا للقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٣ والقرارات الأخرى ذات الصلة واتفاق السلام، بأن تتعاون تعاونا تاما مع المحكمة الدولية وأن تمتثل دون استثناء لطلبات المساعدة أو الأوامر الصادرة عن أي دائرة محاكمة. ويعرب المجلس مرة أخرى عن دعمه لمساعي الوكالات والسلطات الدولية المشتركة في هذه التحقيقات ويدعوها إلى مواصلة وتكثيف جهودها. ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة تقديم الدعم المالي اللازم وغيره من أشكال الدعم.

"وسيواصل مجلس الأمن متابعة هذه المسألة عن كثب. ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام على التقدم المحرز في التحقيق في انتهاكات القانون الإنساني الدولي المشار إليها في التقرير المذكور أعلاه."
